في الجسد الاسرائيلي لا يمكن ان تندمل . فالى جانب الخسائر البشرية الكبيرة واهتزاز الثقة بالنفس بعد شعور بالمناعة قارب الربع قرن ، فان الخسائر المادية والآثار الاقتصادية كانت كبيرة وشاملة الى درجة هزت معها الهيكل الاساسي للاقتصاد الاسرائيلي بأسره . وعلى الرغم من توقف القتال بعد اسبوعين من اندلاعه فان السلطات الاسرائيلية بدأت في التعويض فورا عن الخسائر التي منيت بها في الاسلحة والمعدات وكذلك اعادة النظر في كافة الترتيبات الدفاعية واقامة تحصينات وخطوط جديدة على الجبهتين المصرية والسورية كلفت الخزينة الاسرائيلية عدة بلايين من الدولارات . والجدول التالي يبين مقارنة اعباء الدفاع في اسرائيل وكل من مصر وسوريا خلال العام ١٩٧٤ .

البلد	عدد السكان (مليون نسمة)	الناتج القومي (بليون دولار)	ميزانية الدفاع (بليون دولار)	نسبة الميزانية للناتج القومي	اعتماد الدفاع لكل شخص (دولار)
مصر	٣٦،٥	٨،٥	٣،١	٣٦،٥٪	٨٤،٩
سوريا	٧،٠	٢،٥	٠،٥	٢٠،٠٪	٧١،٤
اسرائيل	٣،٣	٨،٧	٣،٧	٤٢،٥٪	١١٢،١

لقد أقدمت السلطات الاسرائيلية في العاشر من نوفمبر عام ١٩٧٤ على اتخاذ عدد من الاجراءات الاقتصادية تتلخص فيما يلي :

اولا : تخفيض قيمة العملة الاسرائيلية بنسبة ٤٣٪ بحيث أصبح سعر التعادل بين الدولار الامريكي والليرة الاسرائيلية ٦،٠٠ ليرات اسرائيلية لكل دولار . وهذا الخفض يعتبر أكبر ما أقدمت عليه الحكومة الاسرائيلية حتى الان علما بأن هذه هي المرة الثامنة التي تخفض بها اسرائيل عملتها .

ثانيا : منع استيراد ثلاثين سلعة « كمالية » لمدة ستة اشهر على ان يعاد النظر في القرار بعد انتهاء المدة المشار اليها .

ثالثا : رفع التعرفة الجمركية بمقدار ١٥٪ على كافة السلع المستوردة وكذلك زيادة التعرفة على الاغذية بمقدار ١٠٠٪ .

رابعا : تجميد الاسعار والاجور في محاولة يائسة لاحتواء التضخم المالي او على أحسن الاحتمالات تخفيض معدل الزيادة السنوي في الاسعار الذي وصل الى ٥٠٪ .

خامسا : زيادة معدلات الضريبة على ارباح الموجودات وعلى مؤسسات التأمين والمصارف التجارية لتمويل نفقات الدفاع المتزايدة .

ان هذه الاجراءات تهدف الى تحقيق جملة من الاهداف الاقتصادية . ويأتي في طليعة هذه الاهداف تحسين وضع الاحتياطي من العملات الاجنبية الذي تدنى بشكل خطير خلال الاشهر الماضية اذ هبط الى (٨٠٠) مليون دولار وهو مبلغ بالكاد يستطيع تمويل ما قيمته شهرين من الواردات الاسرائيلية . الهدف الثاني هو محاولة تحسين الوضع التنافسي للسلع الاسرائيلية في الاسواق العالمية بعد ان امتص الغلاء الرهيب أية « ميزة نسبية » كانت تتمتع بها السلع الاسرائيلية في الاسواق العالمية . ويقدر العجز حاليا بـ ١٤٨ بليون دولار وهذا أعلى رقم في تاريخ أسرائيل الاقتصادي .

أما الهدف الثالث لهذه الاجراءات التقشفية فهو محاولة الحد من حالة الانفلات الاستهلاكي الذي بدأ يمارسه المستهلك في اسرائيل بعد سنين طويلة من الحرمان